

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٧٤

الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بير سيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك - جي أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/692)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1455962 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة سامانثا باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، على عملها في رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس حين أعرب عن عميق مشاعر التقدير للسفيرة باور وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/692)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بالسيد لادسو، الذي ينضم إلى اجتماع اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/692، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. أعطى الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن من باماكو، حيث وصلت إلى هنا أمس الأول لحضور مراسم جنازة حزينة أقيمت تكريما لذكرى تسعة من ذوي الخوذ الزرق من النيجر لقوا حتفهم بطريقة جبانة في كمين. وبطبيعة الحال، كانت هذه فرصة لي للإعراب عن تضامن الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك جميع العاملين في المقر، فضلا عن الأمين العام، مع سائر الزملاء الذين أبدوا تفانيا في أداء مهمتهم مقدمين في ذلك أعلى التضحيات. وينبغي أن أضيف أيضا أنه قد شُن هجوم بمدافع الهاون على قاعدتنا في كيدال مساء أمس، وقتل فيه أحد حفظة السلام السنغاليين في حين أصيب آخر.

ويأتي كل ذلك في وقت يأمل فيه مجلس الأمن في الحصول على تقرير عن مالي وعن التقدم الذي أحرز في العملية السياسية، علاوة على الحالة الأمنية في البلد. ولنبدأ بالعملية السياسية، حيث أرى أن من الواضح أننا قد بلغنا مرحلة هامة ودقيقة، إذ يتوقع خلال ١٠ أيام استئناف المشاورات والحوار بين الأطراف المالية بتيسير من الجزائر التي نشي على الدور النشط والفعال الذي اضطلعت به في هذا الصدد. يجب علينا الاعتراف ببطء التقدم المحرز نتيجة لإصرار الأطراف بصورة مستمرة على مواقفها المبدئية. وعليه، فإن من الواضح أنه يتعين على الحكومة والجماعات المسلحة على حد سواء، بذل جهود حقيقية ومخلصة بهدف التوصل إلى حل توافقي على أساس من الثقة وحسن النية وبطريقة مبتكرة على نحو متبادل.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فلا ريب أن الحالة الآن تبعث على القلق. وأود أن أوضح نقطتين هنا، أولاهما أنه قد يكون عدد الضحايا بين موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هو أعلى معدل شهدناه في عمليات حفظ السلام مؤخراً.

لقي ما لا يقل عن ٣١ من حفظة السلام مصرعهم حتى الآن في أثناء قيامهم بواجبهم خلال ما يزيد قليلاً عن ١٥ شهراً. وأصيب ٦٦ من حفظة السلام بجراح، بعضهم جراحه خطيرة. ولا بد لي من القول إن معدل الهجمات قد ارتفع إلى حد كبير في الأشهر الثلاثة الماضية. بالأمس، كانت هناك هجمات على أصحاب الخوذ الزرق السنغاليين؛ وقبل خمسة أيام مضت، الجنود التسعة من النيجر؛ ودعونا لا ننسى، قبل ذلك، عدداً كبيراً من ذوي الخوذ الزرق من تشاد وكذلك من بوركينافاسو. ذلك، بطبيعة الحال، عامل مقلق.

وأعتقد أن ما نراه هو حالة تتصافر فيها مجموعة من العوامل. العامل الأول هو تقليص وجود القوات الفرنسية لعملية سيرفال في شمال مالي. والعامل الثاني كان شبه اختفاء لقوات الأمن المالية، وخاصة القوات المسلحة، من العديد من الأماكن في الشمال. كل ذلك أوجد حالة تكون البعثة فيها، عملياً، هي الوجود الدولي الأجنبي الرئيسي في الميدان. وهذا يجعلنا هدفاً للمخترين - المتطرفين والجهاديين والمتاجرين - الذين يريدون الأرض بشكل حصري لأنفسهم لكي يتمكنوا من مواصلة أنشطتهم الشائنة. في الواقع - وهذه هي نقطتي الثانية - نحن في حالة لم نعد فيها في بيئة حفظ سلام. وحري بنا أن نتخذ عدداً من التدابير من أجل مواجهة هذه التهديدات غير المتناظرة.

وإذا سمحتم لي، سيدتي الرئيسة، سوف أخوض أثناء المشاورات التالية للجلسة في مزيد من التفاصيل بشأن ما نسعى إلى القيام به وما نقوم به للتصدي لهذه الحالة. يكفي

وأود أن أقول أن رئيس البلد - الذي التقيت به بعد ظهر أمس في باماكو - قد أكد لي أن أولوياته القصوى هي دعم العملية السياسية. ومن المثير للاهتمام أنه أضاف قائلاً إنه وعلى النقيض من الأزمات التي شهدتها مالي في الماضي، فقد أفاد الالتزام الكبير من جانب المجتمع الدولي في حل الأزمة الحالية للمرة الأولى. وأرى أن المبادئ التي نعمل على أساسها معلومة جيداً: وهي أن مالي جمهورية موحدة وعلمانية. فتلك هي المبادئ التي أيدها مجلس الأمن، وإني على ثقة من أن جميع أعضاء المجلس يذكرون ذلك الاجتماع الهام الرفيع المستوى الذي عقد مع الرئيس كيتا قبل ١٠ أيام فقط في نيويورك وأتاح الفرصة لجميع أعضاء المجتمع الدولي الحاضرين عندئذ لإعادة التأكيد على تمسكهم بتلك المبادئ.

وأرى أنه ينبغي أن نعرب عن الأمل في أن يؤخذ بتلك المسائل المبدئية في الاعتبار. وأود أن أكرر مرة أخرى ما قاله رئيس البلد، إذا ما سمح لي وزير الخارجية بذلك. فهو يعارض نظام الحكم الاتحادي ويدعو إلى نظام الحكم الإقليمي. وأرى أن من المهم أن نفهم ما وراء هذا المفهوم: نظام الحكم الإقليمي. فهو يعني إقامة نظام فعال ونزيه للحكم، إلى جانب كفالة سيادة القانون بطريقة فعالة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوفير الفرص الاقتصادية، وبالقدر ذاته من الأهمية: الاعتراف بالهوية الاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء إقليم مالي. وهناك عملية ملكية وطنية كاملة يجب أن تستمر، وآمل أن تمضي قدماً بطريقة معقولة وبقدر معين من الحذر ولكن دون إضاعة الوقت. ومن المهم أن يتم التوصل إلى اتفاق يمكّنني من الانتقال إلى التصدي للمسائل الأمنية. ومن شأن ذلك أن يمكّننا من النظر في مسألة توافق الآراء واستعادة المؤسسات المالية في جميع أنحاء الجزء الشمالي من البلد - وهي أحد الشروط التي حددت خيارات مجلس الأمن - أي بعبارة أخرى: استعادة سيادة مالي على جميع أراضيها بصورة كاملة.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إنه يتعين على كل فرد أن يستخدم كل نفوذ ممكن وكل دور ممكن لنشر الرسالة التي مفادها أن البعثة ليست هدفاً ولا يمكن أن تكون كذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم، أولاً وقبل كل شيء، عن مدى سرورنا لرؤية بلد صديق مثل الأرجنتين يترأس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص التهنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستها المشهودة الشهر الماضي، التي نُظِمَ أثناءها حدثان هامان: اجتماع القمة لمجلس الأمن بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر S/PV.7272) والاجتماع المتعلق بفيروس الإيبولا (انظر S/PV.7268).

ترحب مالي بسرور كبير بالتقرير الأول المقدم من الأمين العام عن الحالة في بلدنا (S/2014/692) عملاً بالقرار ٢١٦٤ (٢٠١٤). تؤيد حكومة مالي تأييداً كاملاً الملاحظات التي أبدتها الأمين العام. وأود على وجه الخصوص أن أسترعي الانتباه إلى الفقرة ٤٦ من التقرير. وأود بعد إذنك، سيدي الرئيسة، أن أقتبس مضمون التقرير، الذي يعكس تماماً وجهة نظر حكومتنا. ويؤكد التقرير على ما يلي:

”تتيح المحادثات الجارية في الجزائر العاصمة فرصة لا يمكن أن تُهدَر إن أُريد للمالي أن تجد حلاً مستداماً للأزمة التي مرت بها مؤخراً. وينبغي أن توقف جميع الحركات المسلحة في مالي الأعمال العدائية على الفور وأن تعطي الأولوية لعملية تجميع القوات، حسبما نص

القول في هذه المرحلة إننا نعمل بنشاط كبير على عدد من التدابير الهادفة إلى تعزيز حماية قواعدنا ومخيماتنا، بالإضافة إلى معدتنا وأفرادنا. إننا نشطون جداً في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والمتفجرات، لأننا نواجه مجموعة كاملة من التهديدات، بما في ذلك الصواريخ الموجهة التي يتم إطلاقها بصورة عشوائية، وقذائف الهاون، كما كان الحال أمس في كيدال، والهجمات الانتحارية والكمائن وما إلى ذلك. كما أننا نواجه عدداً من الألغام والأجهزة التفجيرية يدوية الصنع التي تصبح أكثر تطوراً مع مرور الزمن.

هناك عدد من المهام التي ما برحنا نضطلع بها وسوف نستمر في القيام بذلك لمعالجة تلك المخاطر. ونحن أيضاً بصدد معالجة مسألة تناوب القوات في الشمال. وخلاصة القول، إننا نفعل كل ما نستطيع لمساعدة زملائنا في حين تقوم أفرقة دعم البعثة بكل ما في وسعها للتسهيل ببناء القواعد والمخيمات على الرغم من التهديدات اللوجستية الهائلة التي تواجهها.

وفي الختام، فإننا نحاول أيضاً إيصال رسالة مفادها أننا بحاجة إلى الدعم من جميع السكان في شمال مالي. نحن بحاجة إلى دعم الجماعات المسلحة، التي ينبغي أن تكون قادرة على جعلنا أكثر إدراكاً لما يجري على أرض الواقع. نحن بحاجة إلى دعم البلدان المتاخمة التي تعرف بعض الناس وبعض تلك المجموعات. ويمكنها أيضاً نقل الدعوة لدعم بعثة الأمم المتحدة لأنه لا يمكننا في نهاية المطاف مواجهة التهديد بمفردنا. نحن بحاجة إلى التزام ودعم جميع الأطراف من أجل عملية السلام في مالي. نحن بحاجة إلى دعم الجماعات المسلحة الممتثلة للقوانين في المناطق التي تسيطر عليها. في الواقع، ينبغي على الجماعات المسلحة أن تلتزم بإعلانها في الجزائر العاصمة إدانة الأعمال الإرهابية والتعهد باتخاذ التدابير الرامية لمنع هذه الأفعال ومكافحتها.

ومن الواضح رفض حكومة مالي خلال المفاوضات رفضاً قاطعاً، واستمرارها في رفض أي طلب لتأسيس اتحاد أو دولة جديدة في الدولة المالية، حيث أن ذلك يتعارض مع دستور مالي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويتعارض أيضاً مع الالتزامات الواردة في خريطة طريق عملية الجزائر. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الحركات المسلحة واقعية، وتقبل عرض حكومة مالي، التي عرضت معالجة التطلعات العميقة لسكان المناطق الشمالية، وخاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي للمجتمعات المحلية، وإدارة القضايا المحلية في إطار حوكمة متجددة ومشتركة.

ثانياً، يتعين على مجلس الأمن أن يستخدم كل نفوذه لإقناع الحركات المسلحة التي وقعت على خريطة الطريق في الجزائر بالموافقة على العمل معاً للتفاوض بحسن نية، من أجل تسهيل إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي؛ والتقييد بصرامة باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ وإعلان وقف الأعمال العدائية الصادر في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، والنأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية، وغيرها من تجار المخدرات الخاضعين لجزاءات، وأخيراً، استئناف عملية تجميع الوحدات في أقرب وقت ممكن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاتفاق واغادوغو المبدئي.

ثالثاً، في ما يتعلق بعودة الجهاديين وتجار المخدرات إلى شمال مالي، وتساعد الهجمات ضد قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ على وجه السرعة التدابير اللازمة لضمان تلقي البعثة الموارد المناسبة لتنفيذ ولايتها بالكامل، وحماية المدنيين وقوات حفظ السلام، التي تدفع للأسف، ثمناً باهظاً في الميدان، حتى وأنا أتكلم.

رابعاً، يعلم الجميع أن رئيس الجماعة الإرهابية أنصار الدين، إياد آغ غالي، المدرج اسمه منذ فترة طويلة على قائمة لجنة

على ذلك الاتفاق الأولي، من أجل إظهار التزامها بالسلام والأمن وبناء الثقة خلال المحادثات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بسيادة الدولة المالية ووحدة وسلامتها الإقليمية. وإنني أشجع جميع الأطراف على التفاوض بحسن نية وبروح من شمول الجميع بغية البت في جميع المظالم. كما أدعو جميع الأطراف إلى أن يدنوا بشدة أعمال الإرهاب، وأن يرفضوها، وأن يعملوا بنشاط على مكافحتها، مسلمين في ذلك بأنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دواعيها، ومكان وزمان وقوعها، وأياً كان مرتكبها.“ (S/2014/692، الفقرة ٤٦)

وأود أيضاً أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأمين العام على الملاحظات الرائعة وأن أقول إن هذه هي الرسالة التي أحتاجها، أنا شخصياً، في الجزائر بصفتي كبير المفاوضين من الجانب الحكومي. وهذا أيضاً ما قاله بعبارة أخرى رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر من على منبر الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين (انظر A/69/PV.15) وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مالي، الذي حظي بمشاركة رئاسته مع الأمين العام بان كي - مون. إسمحوا لي الآن أن أدلي بأربعة تعليقات بشأن التقرير قيد النظر.

أولاً، نفذت مالي على الدوام التزاماتها واستجابت لقرارات الأمم المتحدة ودعوات المجلس ذات الصلة، لتحقيق السلام وإشراك المجتمع الدولي، من خلال الالتزام بشكل رسمي بإجراء محادثات شاملة بين الماليين، في ١٦ تموز/يوليه في الجزائر العاصمة. علاوة على ذلك، ومن أجل إعطاء عملية الجزائر أقصى قدر من المصداقية، جرى إشراك المجتمعات المحلية الشمالية ومنظمات المجتمع المدني في المحادثات، وأصغت لها جميع الأطراف، بما في ذلك فريق الوسطاء.

إنني أعتنم هذه الفرصة لأشكر بحرارة الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن وفريق الوساطة في عملية الجزائر، بقيادة الجزائر. ونرحب بالعمل المتميز الذي قامت به الجزائر رئيسة فريق الوساطة. ونكرر لها الإعراب عن الثقة الكاملة لحكومة مالي في قدرتها على أن تقودنا إلى إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي. ونود أن نشكر جميع شركائنا والمجتمع الدولي على تأكيدهم الواضح لالتزامهم الثابت بالسلامة الإقليمية لدولة مالي وسيادتها ووحدتها وطابعها العلماني، خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مالي الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر على هامش المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

لا أستطيع أن أختتم كلمتي بدون الإشارة إلى ثقتي في عملية الجزائر، جنبا إلى جنب مع صديقي إرفيه لادسو، الموجود معنا بهذه المناسبة، فضلا عن التعاون الممتاز بيننا وبين البعثة، تحت إشراف شريكنا في الجزائر ألبرت كويندرز، الممثل الخاص للأمين العام، الذي التزم شخصيا بهذه العملية. إنه دبلوماسي محنك، أشيد بعمله المتميز الذي قام به في مالي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

مكافحة الإرهاب، يسافر بحرية في جميع أنحاء شمال مالي. وقد أدى رسميا يمين الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عبر بيان صحفي مثير. إن بلدي، شأنه شأن جميع البلدان في منطقة الساحل، يواجه مرة أخرى خطر أن يصبح وجهة للجحافل الإرهابيين الذين أرغموا على مغادرة أجزاء أخرى من العالم. لقد تكبدت البعثة بالفعل خسائر فادحة في الأرواح البشرية، وأعتنم هذه الفرصة لأعرب للبعثة والبلدان المساهمة بقوات ولأسر ضحايا الإرهاب في مالي، عن أحر التعازي بالنيابة عن رئيس جمهورية مالي وحكومته، والشعب المالي بأكمله. لكن لا يمكن لذلك أن يستمر. يجب على المجتمع الدولي أن يرسل إشارة قوية إلى الإرهابيين. وهي للأسف، الرسالة الوحيدة التي سيفهمونها.

وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس القيام، في أسرع وقت وبشكل ملح، بإذن الأعضاء، باستعراض ولاية البعثة، وتعزيز قدراتها ومواردها لتمكينها من مواجهة تصاعد العنف في الميدان، فيما يخص عملية برخان. وربما ينبغي أن ينظر المجلس في إنشاء قوة تدخل سريع قادرة على مكافحة الإرهابيين بفعالية. وعلى أي حال، لا بد من منع الأطراف المرتبطة بداعش من ترسيخ وتأجيج منطقة الساحل. للقيام بذلك، يجب على مجلس الأمن المطالبة بتعاون كامل من جانب الجماعات المسلحة في شمال مالي فيما يخص مكافحة الإرهاب، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها في الجزائر منذ ستة أسابيع.